



سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد

رئيس الجمهورية العربية السورية

التطورات النقدية في سورية الربع الأول 2010

جميع الحقوق محفوظة لمصرف سورية المركزي، لا يسمح بإعادة إصدار هذا التقرير، أو تعديله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من مصرف سورية المركزي. ويشترط في حال الاقتباس منه الإشارة بشكل مرجعي وصحيح إلى المصدر. وذلك تحت طائلة المساءلة القانونية وفقاً للقوانين النافذة المتعلقة بحماية حقوق المؤلف.

For Correspondence and Enquiries		للمراسلات والاستفسارات:	
Postal Address	The Central Bank of Syria	مصرف سورية المركزي	العنوان البريدي
	Research, Planning, and Statistics Department	مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء	
	El-Tajrida El-Maghrabye Square	ساحة التجريدة المغربية	
E-mail	research@bcs.gov.sy	research@bcs.gov.sy	البريد الإلكتروني
PO.B	2254, Damascus	2254، دمشق	صندوق البريد
Telephone	(+963) 11 224 20 77	(+963) 11 224 20 77	هاتف
Facsimile	(+963) 11 224 20 77	(+963) 11 224 20 77	فاكس

كلمة السيد حاكم مصرف سورية المركزي

استمر مصرف سورية المركزي في تنفيذ خطة تحديث المصرف الصادرة بقرار مجلس النقد والتسليف رقم (187/م ن/ب1) تاريخ 2006/2/14 والمصادق عليها من قبل السيد رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 2006/2/27، وذلك بهدف تحقيق أهداف الخطة الخمسية العاشرة بما ينسجم مع خطة التحديث والتطوير التي يقودها السيد رئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد والتي أعلنها منذ توليه مهامه الدستورية.

لقد حقق مصرف سورية المركزي خلال الأعوام الماضية العديد من الانجازات سواء على صعيد وضع وتنفيذ السياسة النقدية، أو على صعيد أداء وظائفه المختلفة، مستثمراً بذلك الاستقرار السياسي الذي تتمتع به سورية، وذلك من أجل بناء دعائم سليمة لسياسة نقدية فعالة لا تقوم على مبدأ رد الفعل، وإنما على قواعد ثابتة ومعلنة، حيث أعلن مصرف سورية المركزي التزامه بتأمين الاستقرار المالي والدفاع عن استقرار وقوة سعر صرف الليرة السورية، وتأمين المناخ المالي والنقدي الملائم لجذب الاستثمارات وتعزيز النمو الاقتصادي.

لقد نجح مصرف سورية المركزي في تحقيق هدفه في الحفاظ على استقرار سعر صرف الليرة السورية وذلك بما يدعم قوة الاقتصاد الوطني بالرغم من التقلبات الحادة التي تتعرض لها العملات الرئيسية، ويعزز من ثقة المستثمرين بمتانته، بما يتناسب مع أهمية ومكانة سعر الصرف في السياسة النقدية في

سورية، ولقد تم تدعيم هذا الاستقرار بالعمل على تنظيم سوق القطع الأجنبي وإزالة القيود على حركة الحساب الجاري وذلك في إطار خطة مصرف سورية المركزي في الانتقال إلى إطار أكثر مرونة لعمل السياسة النقدية، مع التركيز على وضع الأسس الكفيلة بتدعيم قدرتنا على وضع تصوراتنا المستقبلية حول السياسة النقدية موضع التطبيق العملي.

تقدم في هذا التقرير " التطورات النقدية في سورية" نظرة عميقة حول آخر التطورات النقدية في الاقتصاد السوري، بالإضافة إلى تحليل أهم المؤشرات النقدية كالسيولة المحلية والعوامل المفسرة لها، بالإضافة إلى تطور الاحتياطات الرسمية لدى مصرف سورية المركزي، كما يتطرق التقرير إلى آخر التطورات في معدل التضخم وسعر صرف الليرة السورية وأسعار الفوائد على الليرة السورية، وغيرها من المؤشرات وذلك بهدف تعزيز قدرة مصرف سورية المركزي على التواصل مع السوق، وتعميق شفافية السياسة النقدية والتي تعتبر عنصراً هاماً من عناصر نجاحه.

حاكم مصرف سورية المركزي

أديب ميالة



فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
1	الرؤية الاستراتيجية للسياسة النقدية
2	الملخص التنفيذي
4	السيولة المحلية (M2)
5	الكتلة النقدية (M1)
7	شبه النقد
9	العوامل المفسرة لنمو السيولة المحلية
10	القاعدة النقدية (M0)
12	العوامل المفسرة لنمو القاعدة النقدية
13	المضاعف النقدي
14	الاحتياطيات الأجنبية
15	الرقم القياسي لأسعار المستهلك
16	سعر صرف الليرة السورية
18	أسعار الفائدة لدى المصارف
20	التسهيلات الائتمانية لدى المصارف
22	الودائع لدى المصارف
24	السيولة الفائضة لدى المصارف
25	حسابات الحكومة لدى مصرف سورية المركزي
27	الائتمان الممنوح للمصارف من مصرف سورية المركزي



الرؤية الاستراتيجية للسياسة النقدية

الرؤية

تستند الرؤية الاستراتيجية لمصرف سورية المركزي إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي على مستوى الاقتصاد الوطني، بما يساهم في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية الكلية. ويرتكز تحقيق الاستقرار النقدي على بناء سياسة نقدية فاعلة ومؤثرة تستهدف الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر، كهدف نهائي معلن للسياسة النقدية، بما يضمن استقرار قيمة العملة الوطنية، ويساهم في توفير البيئة الملائمة للاستثمار ودعم النمو الاقتصادي. ويرتكز تحقيق الاستقرار المالي على تطوير القطاع المالي والمصرفي وضمان سلامته ومتانته، لتمكينه من أداء وظيفته في تمويل مشاريع القطاعات الاقتصادية الوطنية. وفي ضوء ذلك يعمل مصرف سورية المركزي على تعزيز استقلاله لضمان تحقيق أهداف سياسته النقدية.

المهام

- 📌 تحقيق استقرار الأسعار المحلية والمحافظة عليه، أي الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر.
- 📌 العمل على تحقيق استقرار سعر صرف حقيقي فعال قريب من مستوياته التوازنية بحيث يضمن الحفاظ على معدل تضخم مستقر ويدعم تنافسية الاقتصاد الكلي.
- 📌 الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي من خلال دعم وتطوير عمل مؤسسات النظام المالي والمصرفي والعمل على ضمان استقرارها وتنافسيتها.
- 📌 الحفاظ على كفاءة نظام المدفوعات الوطني والعمل على ضمان أمنه وتطوره.
- 📌 دعم مصرف سورية المركزي للسياسات الاقتصادية الكلية مع عدم التضارب مع الهدف الرئيسي للسياسة النقدية.

القيم

- 📌 المصداقية: يعمل مصرف سورية المركزي على تعزيز مصداقيته من خلال التزامه بتحقيق الأهداف المعلنة للسياسة النقدية
- 📌 الشفافية: يسعى مصرف سورية المركزي إلى تأمين المعلومات والبيانات اللازمة والدقيقة المتعلقة بنشاطه، ونشاط القطاع المالي والمصرفي، وباقي قطاعات الاقتصاد الوطني.
- 📌 الانتماء: يسعى مصرف سورية المركزي في إدارته للسياسة النقدية إلى الحفاظ على أولوية المنفعة العامة، والعمل على تأمين الاستقرار النقدي والمالي لدعم نمو الاقتصاد الوطني، وتحمل المسؤولية تجاه القرارات التي يتخذها.



الملخص التنفيذي

- ارتفعت السيولة المحلية حتى الربع الأول لعام 2010 بنحو 187 مليار ليرة وبمعدل نمو 11.2% عن مستواها في الربع الأول من عام 2009 لتبلغ 1856 مليار ليرة سورية، وقد ساهم صافي الموجودات المحلية بـ87% من الزيادة في السيولة المحلية.
- نما رصيد القاعدة النقدية حتى نهاية الربع الأول لعام 2010 بمعدل 14.5% عن مستواه في نهاية الربع الأول من عام 2009 ليلعب 897 مليار ليرة سورية. وقد استقر المضاعف النقدي (M2/M0) عند 2.1 في الربع الأول من عامي 2009 و2010.
- ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لمصرف سورية المركزي حتى نهاية الربع الأول لعام 2010 بمقدار 2 مليار ليرة سورية وبنسبة 1% عن مستواها في نهاية الربع الأول لعام 2009 لتبلغ 215 مليار ليرة سورية.
- شهد معدل التضخم (Y-O-Y) على أساس الرقم القياسي للأسعار في نهاية الربع الأول لعام 2010 انخفاضاً نسبة إلى الربع الأول في عام 2009 حيث بلغ 4.7% بالمقارنة مع 5.3%.
- تشير تطورات سعر الصرف الاسمي إلى ارتفاع في قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي بمقدار 3.4%، حيث بلغ 46.1 ليرة/دولار في نهاية الربع الأول من عام 2010 مقارنة بـ47.7 ليرة/دولار في نهاية الربع الأول من عام 2009.
- ارتفع الوسطي المرجح لسعر الفائدة على ودائع الليرة السورية لدى المصارف في نهاية الربع الأول لعام 2010 بمقدار 0.1% مقارنة مع الربع الأول لعام 2009 حيث وصلت إلى 2.79%. في حين سجل الوسطي المرجح لسعر الفائدة على التسهيلات الائتمانية انخفاضاً طفيفاً بمقدار 0.08% في الربع الأول لعام 2010 مقارنة مع الربع الأول لعام 2009 لتصل إلى 9.26%.
- بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل المصارف المحلية، باستثناء الديون المقدمة للحكومة المركزية، 1047 مليار ليرة في نهاية الربع الأول من عام 2010 ، بمعدل نمو 14.7% وذلك مقارنة مع الربع الأول من عام 2009.
- ارتفع رصيد إجمالي الودائع الموجودة لدى المصارف المحلية بمعدل نمو 12.3% ليصل إلى 1238 مليار ليرة سورية في نهاية الربع الأول من عام 2010 وذلك مقارنة مع الربع الأول من عام 2009.
- بلغ إجمالي حجم السيولة الفائضة (بالليرة السورية والقطع الأجنبي) ما مقداره 260 مليار ليرة في نهاية الربع الأول من عام 2010 وبزيادة قدرها 21 مليار ليرة بمعدل نمو 9.0% وذلك مقارنة مع الربع الأول من عام 2009.
- تراجعت الودائع الحكومية لدى مصرف سورية المركزي حتى نهاية الربع الأول من عام 2010 بنسبة -14.7% عن مستواها في نهاية الربع الأول من عام 2009 لتصل إلى 281 مليار ليرة سورية.
- أما بالنسبة للديون الممنوحة للحكومة فقد تناقصت هذه الديون بنسبة ضئيلة في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 16 مليون ليرة سورية لتصل إلى 318 مليار ليرة سورية.
- بلغ رصيد إجمالي الائتمان الممنوح للمصارف من مصرف سورية المركزي في نهاية الربع الأول من عام 2010 ما مقداره 258 مليار ليرة سورية بزيادة قدرها 63 مليار ليرة سورية مقارنة مع الربع الأول لعام 2009.



الجدول رقم (1) أهم المؤشرات النقدية، مليون ليرة سورية، ونسب النمو مقارنة بنهاية العام السابق (%)						البند
الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام				
2010	2009	2009	2008	2007	2006	
214 947	212 911	220 902	216 088	192 986	155 113	الاحتياطيات الأجنبية لدى المصرف المركزي
1.0%	7.1%	2.2%	12.0%	24.4%	11.7%	
1 855 616	1 668 791	1 808 464	1 656 100	1 472 608	1 310 694	السيولة المحلية M2
11.2%	10.5%	9.2%	12.5%	12.4%	9.2%	
896 736	783 099	872 528	757 903	648 714	558 564	النقد الاحتياطي M0
14.5%	15.8%	15.1%	16.8%	16.1%	9.7%	
1 047 387	913 187	1 030 751	870 295	633 386	491 522	التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف
14.7%	34.7%	18.4%	37.4%	28.9%	16.6%	
517 717	415 545	502 985	390 112	305 524	254 750	التسهيلات الائتمانية (قطاع خاص)
24.6%	30.0%	28.9%	27.7%	19.9%	14.5%	
1 238 194	1 102 535	1 200 325	1 069 384	924 448	804 457	إجمالي الودائع لدى المصارف
12.3%	14.9%	12.2%	15.7%	14.9%	9.7%	
937 011	818 703	915 590	787 140	680 081	572 183	قطاع خاص
14.5%	16.9%	16.3%	15.7%	18.9%	23.9%	
301 183	283 833	284 734	282 244	244 367	232 274	قطاع عام
6.1%	9.4%	0.9%	15.5%	5.2%	-14.5%	
937 011	818 703	915 590	787 140	680 081	572 183	ودائع القطاع الخاص
14.5%	16.9%	16.3%	15.7%	18.9%	23.9%	
769 581	657 941	744 971	629 835	543 002	464 229	ليرة سورية
17.0%	16.9%	18.3%	16.0%	17.0%	15.1%	
167 430	160 762	170 619	157 305	137 079	107 954	قطع أجنبي
4.1%	16.9%	8.5%	14.8%	27.0%	84.5%	
280 629	329 007	315 331	367 248	299 672	285 762	الودائع الحكومية لدى المصرف المركزي
-14.7%	3.3%	-14.1%	22.6%	4.9%	-1.0%	
318 337	318 353	318 339	318 360	318 076	314 434	الائتمان للحكومة المركزية من المصرف المركزي
0.00%	0.09%	0.0%	0.1%	1.2%	0.8%	
258 072	195 342	257 166	192 975	161 309	155 475	الائتمان الممنوح للمصارف من المصرف المركزي
32.1%	20.9%	33.3%	19.6%	3.8%	8.5%	
259 652	238 261	250 588	200 112	189 401	135 182	السيولة الفائضة لدى المصارف
9.0%	8.8%	25.2%	5.7%	40.1%	-0.8%	
164 076	174 772	227 720	145 798	167 380	99 242	مصارف عامة
-6.1%	23.5%	56.2%	-12.9%	68.7%	4.4%	
95 576	63 489	22 868	54 315	22 021	35 941	مصارف خاصة
50.5%	-18.0%	-57.9%	146.6%	-38.7%	-12.9%	

المصدر: مصرف سورية المركزي (التشرة الإحصائية)



السيولة المحلية (M2)

تعرفُ السيولة المحلية بأنها العرض النقدي بمفهومه الواسع (M2) والذي يتكون من العرض النقدي بمفهومه الضيق أو الكتلة النقدية (M1) إضافة إلى شبه النقد. ويتكون العرض النقدي بمفهومه الضيق M1 (الكتلة النقدية) من النقد في التداول بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب، كما يتكون شبه النقد من الودائع لأجل وودائع التوفير بالليرة السورية والودائع بالعملات الأجنبية والتأمينات لقاء عمليات استيراد.

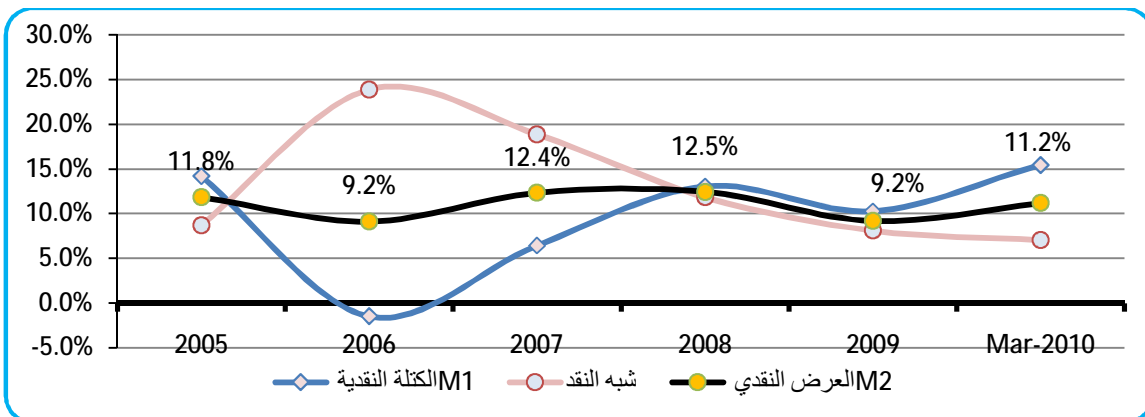
استمر نمو السيولة المحلية بوتيرة موازية لنمو الاقتصاد الوطني وتمثلة بزيادة الطلب على النقود داخل الاقتصاد، حيث ارتفعت السيولة المحلية حتى نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 187 مليار ليرة سورية وبمعدل نمو 11.2% عن مستواها في نهاية الربع الأول من عام 2009، لتبلغ 1856 مليار ليرة سورية، مقارنة بارتفاع مقداره 159 مليار ليرة سورية ومعدل نمو 10.5% في نهاية الربع الأول من عام 2009. في حين بلغ معدل نمو السيولة المحلية 2.6% في نهاية الربع الأول من عام 2010 مقارنة مع نهاية 2009. ويلاحظ استقرار نسبة السيولة المحلية من الناتج المحلي الإجمالي عند 72% في نهاية كل من عامي 2008 و2009، إلا أن معدل دوران النقود M2 ارتفع بشكل طفيف من 1.38 مرة إلى 1.39 مرة في نهاية عام 2009.

الجدول رقم (2). السيولة المحلية (العرض النقدي M2)، مليون ليرة سورية

الرصيد في نهاية الربع الأول	الرصيد في نهاية العام						البند
	2010	2009	2009	2008	2007	2006	
949 550	822 344	912 309	827 260	731 669	687 438	697 700	الكتلة النقدية M1
51.2%	49.3%	50.4%	50.0%	49.7%	52.4%	58.1%	الأهمية النسبية %
906 066	846 447	896 155	828 840	740 940	623 256	502 992	شبه النقد
48.8%	50.7%	49.6%	50.0%	50.3%	47.6%	41.9%	الأهمية النسبية %
1 855 616	1 668 791	1 808 464	1 656 100	1 472 608	1 310 694	1 200 692	العرض النقدي M2

المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)

الشكل رقم (1). معدلات النمو السنوية للسيولة المحلية ومكوناتها الرئيسية

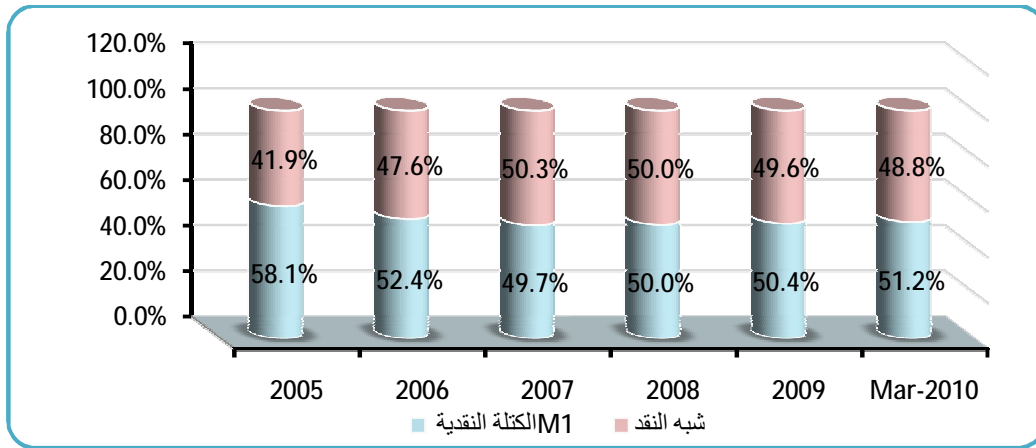




ويمكن أن يُفسر نمو السيولة المحلية M2 من خلال المكونات الرئيسية لها وهي الكتلة النقدية وشبه النقد، حيث ساهمت الكتلة النقدية M1 بما يعادل 68.1% من الزيادة الحاصلة في السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2010 ، بالمقارنة بـ40.2% في نهاية الربع الأول من عام 2009، في حين ساهم شبه النقد بحوالي 31.9% بالمقارنة مع 59.8% خلال نفس الفترة. ومن خلال الشكل رقم (2) يلاحظ تراجع حصة شبه النقد لتصل هذه الحصة إلى 48.8% من السيولة المحلية في نهاية الربع الأول من عام 2010 مقارنة مع 50.7% في نهاية الربع الأول من عام 2009.

ويمكن تتبع التطورات التي طرأت على المكونات الرئيسية للسيولة المحلية (الكتلة النقدية، وشبه النقد) لتوضيح المساهمات الحقيقية لهذه العناصر في نمو السيولة المحلية من خلال الفقرات اللاحقة.

الشكل رقم (2). الأهمية النسبية لمكونات السيولة المحلية



الكتلة النقدية (M1)

حققت الكتلة النقدية حتى نهاية الربع الأول من عام 2010 زيادة قدرها 127 مليار ليرة سورية وبمعدل نمو 15.5% عن مستواها في نهاية الربع الأول من عام 2009، لتبلغ 950 مليار ليرة سورية، مقارنةً بارتفاع مقداره 64 مليار ليرة سورية ومعدل نمو 8.4% في نهاية الربع الأول من عام 2009. في حين بلغ معدل نمو الكتلة النقدية 4.1% في نهاية الربع الأول من عام 2010 مقارنة مع نهاية عام 2009.

وكنسبة من الناتج المحلي الإجمالي فقد استقرت نسبة الكتلة النقدية من الناتج عند 36% في عامي 2008 و2009، إلا أنه ترافق مع تراجع طفيف لمعدل دوران النقود M1 حسب مفهوم الكتلة النقدية من 2.77 مرة عام 2008 إلى 2.75 مرة عام 2009.

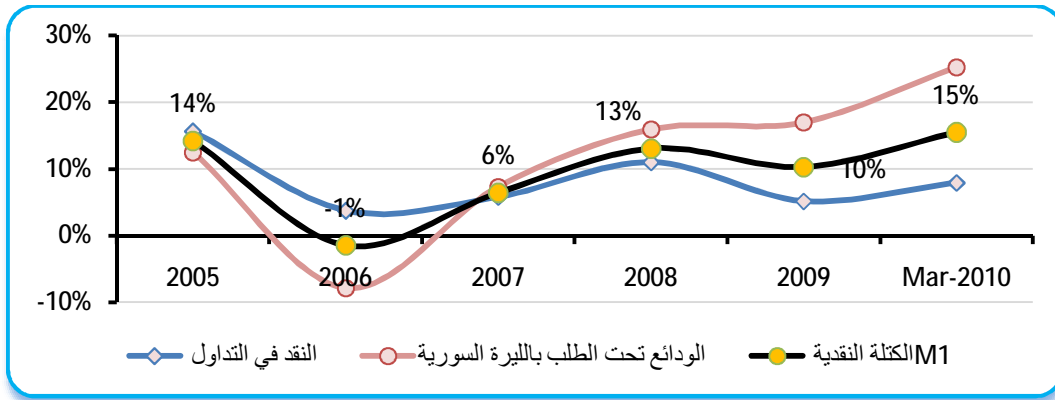


الجدول رقم (3). الكتلة النقدية (العرض النقدي بالمفهوم الضيق M1) مليون ليرة سورية

الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
500 863	464 058	493 063	468 815	422 365	399 167	384 729	النقد في التداول
52.7%	56.4%	54.0%	56.7%	57.7%	58.1%	55.1%	الأهمية النسبية %
448 687	358 286	419 245	358 445	309 304	288 272	312 971	الودائع تحت الطلب بالليرة السورية
47.3%	43.6%	46.0%	43.3%	42.3%	41.9%	44.9%	الأهمية النسبية %
949 550	822 344	912 309	827 260	731 669	687 438	697 700	الكتلة النقدية M1

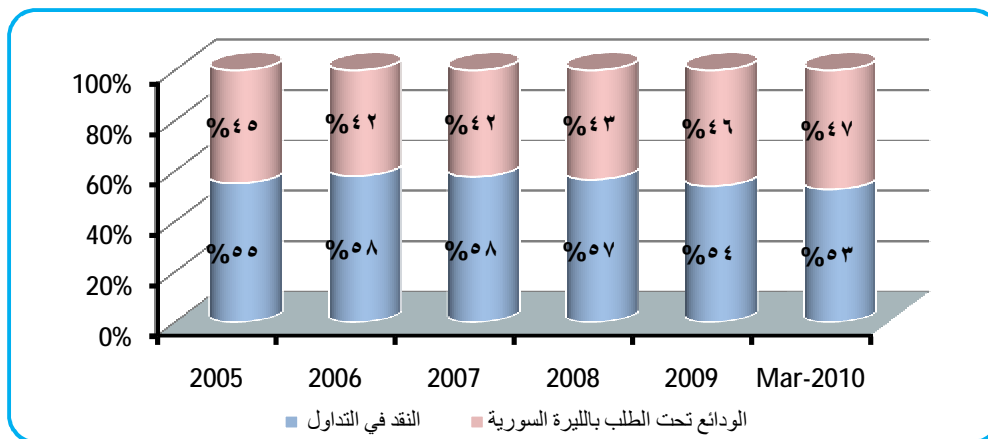
المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)

الشكل رقم (3). معدلات النمو السنوية للكتلة النقدية ومكوناتها الرئيسية



ويمكن أن يفسر النمو في الكتلة النقدية من خلال المكونات الرئيسية لها وهي النقد في التداول (خارج المصارف)، والودائع تحت الطلب بالليرة السورية، حيث ساهم نمو الودائع تحت الطلب بنحو 71.1% من إجمالي الزيادة الحاصلة في الكتلة النقدية حتى نهاية الربع الأول من عام 2010 مقابل مساهمتها بنحو 28.5% من النمو في نهاية الربع الأول من عام 2009، في حين ساهم نمو النقد في التداول بنحو 28.9% بالمقارنة مع 71.5% في العام السابق وهو مؤشر زيادة التعامل المصرفي.

الشكل رقم (4). الأهمية النسبية لمكونات الكتلة النقدية الرئيسية





ومن خلال تتبع التطورات في مكونات الكتلة النقدية، فقد نمت الودائع تحت الطلب بالليرة السورية بمقدار 90 مليار ليرة سورية وبمعدل 25.2% لتصل إلى 449 مليار ليرة سورية في نهاية الربع الأول لعام 2010، بالمقارنة مع زيادة 19 مليار ليرة سورية ومعدل 5.4% في نهاية الربع الأول لعام 2009. وبذلك تكون قد ارتفعت حصة الودائع تحت الطلب إلى 47.3% من الكتلة النقدية بالمقارنة مع 43.6% لنفس الفترة.

أما النقد المتداول فقد شهد نمواً بمقدار 37 مليار ليرة سورية وما نسبته 7.9% ليصل إلى 501 مليار ليرة سورية مع نهاية الربع الأول لعام 2010، بالمقارنة مع نمو قدره 45 مليار ليرة سورية ونسبته 10.9% في نهاية الربع الأول لعام 2009، وبذلك تراجعت حصة النقد المتداول من 56.4% من الكتلة النقدية في نهاية الربع الأول لعام 2009 إلى حوالي 52.7% ويدل ذلك على تراجع في نسبة التفضيل النقدي من 1.30 في نهاية الربع الأول لعام 2009 إلى 1.12 في نهاية الربع الأول لعام 2010، وهو مؤشر التحول من التعامل بالنقد المتداول خارج المصارف إلى الإيداعات الجارية بالعملة الوطنية داخل القطاع المصرفي.

شبه النقد

ارتفع شبه النقد خلال الربع الأول لعام 2010 ليصل إلى 906 مليار ليرة سورية، حيث نما بمقدار 60 مليار ليرة سورية وبمعدل 7.0% بالمقارنة مع نمو قدره 95 مليار ليرة سورية وما نسبته 12.6% في نهاية الربع الأول لعام 2009. وبالمقارنة مع نهاية عام 2009 فقد نما شبه النقد بمعدل 1.1% في نهاية الربع الأول لعام 2010.

الجدول رقم (4). شبه النقد، مليون ليرة سورية

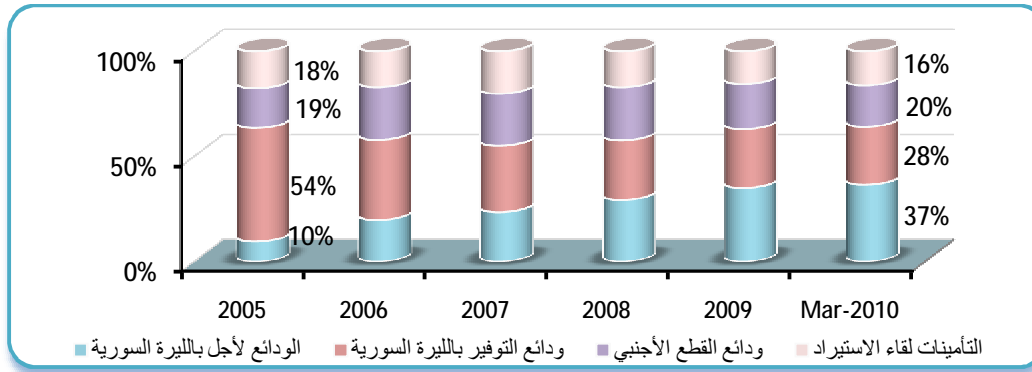
الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
330 821	267 613	313 876	243 113	174 443	123 194	48 142	الودائع لأجل بالليرة السورية
36.5%	31.6%	35.0%	29.3%	23.5%	19.8%	9.6%	الأهمية النسبية %
249 760	238 293	250 892	235 118	233 584	237 685	271 529	ودائع التوفير بالليرة السورية
27.6%	28.2%	28.0%	28.4%	31.5%	38.1%	54.0%	الأهمية النسبية %
178 168	212 609	191 586	208 278	183 258	155 513	94 707	ودائع القطع الأجنبي
19.7%	25.1%	21.4%	25.1%	24.7%	25.0%	18.8%	الأهمية النسبية %
147 316	127 932	139 802	142 331	149 655	106 863	88 614	التأمينات لقاء الاستيراد
16.3%	15.1%	15.6%	17.2%	20.2%	17.1%	17.6%	الأهمية النسبية %
906 066	846 447	896 155	828 840	740 940	623 256	502 992	شبه النقد

المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)



يمكن أن يفسر النمو في شبه النقد من خلال المكونات الرئيسية له وهي الودائع لأجل والتوفير بالليرة السورية وودائع القطع الأجنبي والتأمينات لقاء عمليات الاستيراد. يلاحظ أن نمو الودائع لأجل بالليرة السورية كان المحرك الرئيسي للنمو في شبه النقد حيث ساهمت بنحو 106% من الزيادة الحاصلة في شبه النقد حتى نهاية الربع الأول من عام 2010 بالمقارنة مع 89.0% في نهاية الربع الأول لعام 2009، إلا أن التراجع في مساهمة ودايع القطع الأجنبي والذي بلغ -57.8% بالمقارنة مع 34.5% خلال نفس الفترة، قد ساهم في تخفيض الزيادة الحاصلة في شبه النقد، وقد ارتفعت مساهمة ودايع التوفير من 0.2% في نهاية الربع الأول من عام 2009 إلى 19.2% في نهاية الربع الأول من عام 2010. أما مساهمة التأمينات لقاء الاستيراد فقد بلغت 32.5% بالمقارنة مع -23.7% خلال نفس الفترة.

الشكل رقم (5). الأهمية النسبية لمكونات شبه النقد الرئيسية



ومن خلال تتبع التطورات في مكونات شبه النقد، فقد نمت الودائع لأجل بالليرة السورية حتى نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 63 مليار ليرة سورية ومعدل 23.6% لتصل إلى 331 مليار ليرة سورية بالمقارنة مع زيادة قدرها 85 مليار ليرة سورية ومعدل نمو 46.2% في نهاية الربع الأول لعام 2009. وبذلك وصلت حصة الودائع لأجل بالليرة السورية إلى 36.5% من شبه النقد في نهاية الربع الأول من عام 2010. على صعيد ودايع التوفير بالليرة السورية فقد نمت حتى نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 11 مليار ليرة سورية ومعدل 4.8% لتصل إلى 250 مليار ليرة سورية بالمقارنة مع زيادة قدرها 182 مليون ليرة سورية ومعدل نمو 0.1% في نهاية الربع الأول لعام 2009. وبذلك تراجعت الحصة النسبية لودائع التوفير إلى مستوى 27.6% من شبه النقد مقارنة مع 28.2% خلال نفس الفترة.

أما بالنسبة لودائع العملات الأجنبية فقد تراجعت حتى نهاية الربع الأول لعام 2010 بمقدار 34 مليار ليرة سورية ومعدل نمو 16.2% لتصل إلى 178 مليار ليرة سورية بالمقارنة مع زيادة قدرها 33 مليار ليرة سورية ومعدل نمو 18.2% في نهاية الربع الأول لعام 2009. وبذلك تراجعت حصة ودايع العملات الأجنبية إلى 19.7% من شبه النقد في نهاية الربع الأول لعام 2010 مقابل 25.1% في نهاية الربع الأول لعام 2009. ويعود هذا التراجع إلى انخفاض ودايع القطاع العام نتيجة تطبيق الآلية الجديدة في إدارة القطع الأجنبي بحيث يتوجب عليهم بيع حساباتهم المفتوحة لدى المصارف المحلية بالقطع الأجنبي إلى مصرف سورية المركزي مقابل تعهد المصرف بتأمين احتياجات هذه الجهات. كما ارتفعت التأمينات لقاء عمليات الاستيراد



بمقدار 19 مليار ليرة سورية ومعدل 15.2% لتصل إلى 147 مليار ليرة سورية مع نهاية الربع الأول لعام 2010، بالمقارنة مع انخفاض قدره 22 مليار ليرة سورية ومعدل -14.9% في نهاية الربع الأول لعام 2009، وبذلك ارتفعت حصة التأمينات لقاء الاستيراد إلى 16.3% من شبه النقد في نهاية الربع الأول لعام 2010.

العوامل المفسرة لنمو السيولة المحلية

يمكن تفسير التغيرات في السيولة المحلية بناء على المقابلات (الموجودات)، حيث ساهم صافي الموجودات المحلية (صافي الائتمان المحلي لدى الجهاز المصرفي) بـ 86.6% من نمو السيولة المحلية مقابل مساهمة 13.4% لصافي الموجودات الأجنبية (لدى السلطات النقدية والمصارف المحلية) حتى نهاية الربع الأول لعام 2010.

الجدول رقم (5). العوامل المفسرة لـ M2 (مقابلات السيولة المحلية) مليون ليرة سورية

الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
590 696	565 596	604 906	591 043	707 948	732 504	748 212	صافي الموجودات الأجنبية
1 264 920	1 103 194	1 203 558	1 065 057	764 661	578 190	452 480	صافي الموجودات المحلية
101 720	67 213	68 881	45 202	106 262	143 797	128 041	صافي الديون على الحكومة المركزية
406 666	416 587	404 840	430 237	423 817	423 715	422 396	الديون على الحكومة المركزية
304 946	349 375	335 959	385 035	317 554	279 918	294 355	ودائع الحكومة المركزية
529 670	497 642	527 766	480 183	327 862	236 772	199 195	الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية
517 325	414 738	501 968	389 342	304 843	254 750	222 527	الديون على القطاع الخاص (مقيم)
2 098	2 205	2 675	1 791	681	1	1	الديون على المؤسسات المالية غير المصرفية
114 107	121 397	102 267	148 539	25 013	-57 129	-97 285	صافي البنود الأخرى
1 855 616	1 668 791	1 808 464	1 656 100	1 472 608	1 310 694	1 200 692	العرض النقدي M2

المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)

من خلال تتبع التطورات في مكونات الموجودات المحلية فقد تركزت الزيادة في الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من المصارف، حيث ساهم بنحو 54.9% من الزيادة الحاصلة في السيولة المحلية، أما صافي الائتمان المحلي المقدم للحكومة المركزية فقد ساهم بنحو 18.5% من الزيادة الحاصلة في السيولة المحلية على الرغم من انخفاض الدين الممنوح للحكومة إلا أن هذه المساهمة نجمت عن السحوبات من الودائع الحكومية لدى الجهاز المصرفي. في حين ساهمت الديون الممنوحة للمؤسسات العامة الاقتصادية بنحو 17.1% من الزيادة، أما صافي البنود الأخرى والتي تمثل حسابات فروقات إعادة تقييم الموجودات الأجنبية فقد تراجعت في نهاية الربع الأول لعام 2010 لتساهم في تخفيض نمو الموجودات المحلية بنسبة -3.9%.



القاعدة النقدية (M0)

إن مصطلح القاعدة النقدية أو النقود الاحتياطية (أو النقد القاعدي، نقد المصرف المركزي، النقد ذو القوة العليا M0) يمثل كمية النقود المتاحة بحوزة الجهاز المصرفي كأساس لخلق الودائع المصرفية وهي أداة بيد المصرف المركزي لإدارة العرض النقدي M2. تتكون القاعدة النقدية من النقد في التداول واحتياطيات المصارف الموجودة لدى المصرف المركزي، بالإضافة إلى الودائع الأخرى (ودائع مؤسسات القطاع العام والخاص والمؤسسات المالية غير المصرفية).

الجدول رقم (6). القاعدة النقدية (النقود الاحتياطية M0) مليون ليرة سورية

الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
528 876	486 079	520 316	492 719	441 385	411 413	407 383	النقد المصدر
59.0%	62.1%	59.6%	65.0%	68.0%	73.7%	80.0%	الأهمية النسبية %
344 662	285 312	329 369	252 270	201 227	126 984	85 948	ودائع المصارف المحلية
38.4%	36.4%	37.7%	33.3%	31.0%	22.7%	16.9%	الأهمية النسبية %
118 415	99 987	113 544	104 137	48 125	34 680	13 792	الاحتياطي الإلزامي
13.2%	12.8%	13.0%	13.7%	7.4%	6.2%	2.7%	الأهمية النسبية %
226 246	185 325	215 826	148 133	153 102	92 303	72 156	الاحتياطي الفائض لدى المركزي
25.2%	23.7%	24.7%	19.5%	23.6%	16.5%	14.2%	الأهمية النسبية %
23 199	11 708	22 842	12 915	6 102	20 167	15 920	الودائع الأخرى
2.6%	1.5%	2.6%	1.7%	0.9%	3.6%	3.1%	الأهمية النسبية %
896 736	783 099	872 528	757 903	648 714	558 564	509 251	القاعدة النقدية

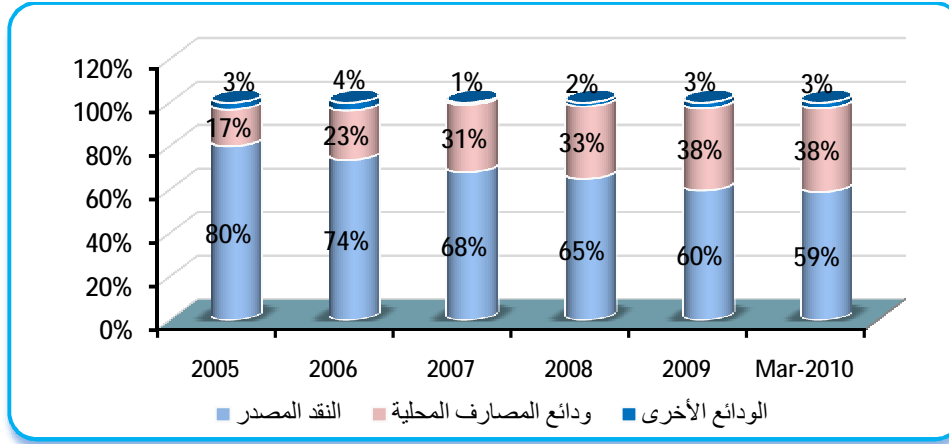
المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)

نما رصيد القاعدة النقدية حتى نهاية الربع الأول لعام 2010 بمقدار 114 مليار ليرة سورية وبمعدل 14.5% لتبلغ 897 مليار ليرة سورية، مقارنةً بارتفاع مقداره 107 مليار ليرة سورية ومعدل نمو 15.8% في نهاية الربع الأول لعام 2009. ويلاحظ ارتفاع في نسبة القاعدة النقدية من الناتج المحلي الإجمالي إلى 35% في نهاية عام 2009 بالمقارنة مع 33% في عام 2008.

يمكن تفسير التغيرات في القاعدة النقدية (النقود الاحتياطية) من خلال تحليل المكونات الرئيسية لها وهي النقد المصدر وودائع المصارف المحلية (الاحتياطي الإلزامي والفائض) لدى مصرف سورية المركزي والودائع الأخرى التي تتضمن وودائع مؤسسات القطاع العام بشكل رئيسي وودائع مؤسسات القطاع الخاص والمؤسسات المالية غير المصرفية.

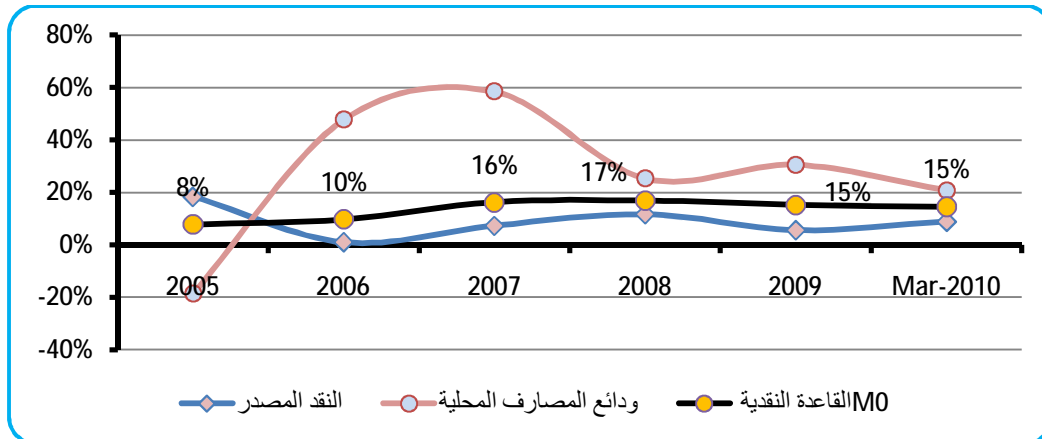


الشكل رقم (6). الأهمية النسبية لمكونات النقود الاحتياطية MO



ساهم نمو النقد المصدر حتى نهاية الربع الأول لعام 2010 بنحو 37.7% من إجمالي الزيادة الحاصلة في القاعدة النقدية ويلاحظ انخفاض هذه المساهمة بالمقارنة مع 48.2% في نهاية الربع الأول لعام 2009، في حين ساهمت ودائع المصارف المحلية لدى مصرف سورية المركزي بنحو 52.2% من نمو النقد الاحتياطي منها 16.2% مساهمة الاحتياطي الإلزامي و36.0% مساهمة الاحتياطيات الفائضة للمصارف لدى المصرف المركزي، وقد انخفضت مساهمة الاحتياطيات (الإلزامية والفائضة) في نمو النقد الاحتياطي عن نهاية الربع الأول لعام 2009 والتي بلغت 55.7%. أما الودائع الأخرى فقد ساهمت بـ 10.1% من إجمالي الزيادة في القاعدة النقدية بالمقارنة مع -3.9% في نهاية الربع الأول لعام 2009.

الشكل رقم (7). معدلات النمو السنوية للنقود الاحتياطية ومكوناتها الرئيسية





ومن خلال تتبع التطورات في مكونات القاعدة النقدية يمكن أن نوضح التغيرات المفسرة لنموها كما يلي:

نما رصيد النقد المصدر حتى نهاية الربع الأول لعام 2010 بمقدار 43 مليار ليرة سورية ومعدل نمو 8.8% ليصل إلى 529 مليار ليرة سورية بالمقارنة مع زيادة قدرها 51 مليار ليرة ومعدل نمو 11.8% في نهاية الربع الأول لعام 2009.

أما على صعيد الاحتياطيات المصرفية لدى مصرف سورية المركزي فقد نمت في الربع الأول لعام 2010 بمقدار 59 مليار ليرة سورية بمعدل نمو 20.8% بالمقارنة مع الربع الأول لعام 2009 حيث وصلت إلى 345 مليار ليرة سورية بالمقارنة مع 285 مليار ليرة سورية في الربع الأول لعام 2009.

العوامل المفسرة لنمو القاعدة النقدية

يمكن تفسير التغيرات في القاعدة النقدية بناء على تحليل موجودات مصرف سورية المركزي (مقابلات القاعدة النقدية)، حيث ساهم نمو صافي الموجودات المحلية (صافي الائتمان الممنوح من المصرف المركزي للحكومة المركزية والمصارف المحلية) بـ 97.8% من نمو القاعدة النقدية، مقابل مساهمة 2.2% لصافي الموجودات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي حتى نهاية الربع الأول لعام 2010.

الجدول رقم (7). العوامل المفسرة لـ M0 (مقابلات القاعدة النقدية) مليون ليرة سورية

الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
216 137	213 630	223 602	214 156	189 900	148 132	135 141	صافي الموجودات الأجنبية لدى المركزي
680 599	569 470	648 926	543 747	458 814	410 432	374 110	صافي الموجودات المحلية لدى المركزي
58 315	-634	21 245	-37 402	23 636	47 994	38 495	صافي الديون على الحكومة المركزية
318 337	318 353	318 339	318 360	318 076	314 434	311 796	الديون على الحكومة المركزية
260 022	318 987	297 094	355 761	294 439	266 440	273 301	ودائع الحكومة المركزية
0	0	0	0	0	0	0	الديون على المؤسسات العامة الاقتصادية
258 072	195 342	257 166	192 975	161 309	155 475	143 300	الديون على المصارف المحلية
364 212	374 761	370 515	388 174	273 868	206 963	192 314	صافي البنود الأخرى
896 736	783 099	872 528	757 903	648 714	558 564	509 251	القاعدة النقدية

المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)



ومن خلال تتبع التطورات في مكونات الموجودات المحلية لدى المصرف المركزي يمكن أن نوضح التغيرات المفسرة لنمو القاعدة النقدية في نهاية الربع الأول لعام 2010 كما يلي:

تركزت الزيادة في الائتمان المحلي الممنوح للمصارف الذي ساهم بنحو 55.2% من الزيادة الحاصلة في القاعدة النقدية، وهو ائتمان مباشر يمنحه مصرف سورية المركزي لبعض المصارف العامة لتمويل عمليات شراء المحاصيل الاستراتيجية (القطن، القمح..)، ولا يمثل عمليات التسهيلات القائمة الممنوحة من المصرف المركزي للمصارف.

أيضاً ساهمت الزيادة في صافي الائتمان الممنوح للحكومة المركزية في نمو القاعدة النقدية بنحو 51.9% وذلك نتيجة سحبوات الحكومة من ودائعها لدى مصرف سورية المركزي بشكل أساسي حيث توقفت عمليات الائتمان المباشر للحكومة من مصرف سورية المركزي بدءاً من عام 2004.

في حين أن صافي البنود الأخرى والتي تمثل حسابات فروقات إعادة تقييم الموجودات الأجنبية لدى مصرف سورية المركزي فقد ساهم تراجعها في تخفيض النمو الحاصل بمساهمة قدرها -9.3%.

المضاعف النقدي

يمكن تحليل العوامل المؤثرة بالعرض النقدي M2 باستخدام المضاعف النقدي، حيث أن قيمة العرض النقدي تمثل النقود الاحتياطية مضروبة بقيمة هذا المضاعف. وفي حال استقرار قيمة المضاعف النقدي يمكن للمصرف المركزي استهداف نمو مجملاته النقدية من خلال السيطرة على النقد الاحتياطي M0 وإدارة السيولة المحلية M2. يلاحظ الانخفاض الطفيف للمضاعف النقدي خلال السنوات الأخيرة من 2.2 في عام 2008 إلى 2.1 في نهاية عام 2009، في حين استقر المضاعف النقدي عند 2.1 في الربع الأول من عامي 2009 و 2010، على الرغم من ازدياد حصة شبه النقد لدى المصارف (الودائع لأجل بالليرة السورية، وودائع التوفير وودائع القطع الأجنبي) وانخفاض نسبة التفضيل النقدي إلا أن ذلك ترافق مع زيادة الاحتياطيات الفائضة للمصارف لدى المصرف المركزي الذي ساهم في خفض فعالية مضاعف النقود بشكل طفيف.

الجدول رقم (8). المضاعف النقدي M2/M0 (مليون ليرة، مرة)

الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام						البند
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
1 855 616	1 668 791	1 808 464	1 656 100	1 472 608	1 310 694	1 200 692	1 073 550	العرض النقدي M2
896 736	783 099	872 528	757 903	648 714	558 564	509 251	472 836	القاعدة النقدية M0
2.1	2.1	2.1	2.2	2.3	2.3	2.4	2.3	المضاعف النقدي M2/M0

المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)



الاحتياطيات الأجنبية

ارتفعت الاحتياطيات الأجنبية لمصرف سورية المركزي حتى نهاية الربع الأول لعام 2010 بمقدار 2 مليار ليرة سورية وبنسبة 1.0% عن مستواها المسجل في نهاية الربع الأول لعام 2009، لتبلغ 215 مليار ليرة سورية، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 14 مليار ليرة سورية بمعدل نمو 7.1% نهاية الربع الأول لعام 2009، إلا أنها تراجعت بمقدار 6 مليار ليرة سورية وبمعدل -2.7% مقارنة مع نهاية عام 2009.

الجدول رقم (9) الاحتياطيات الأجنبية، مليون ليرة سورية

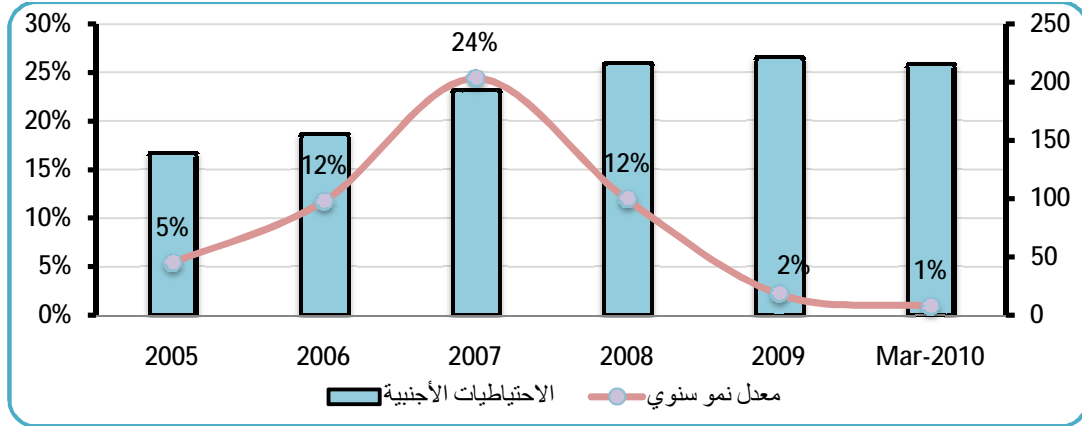
الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
597	429	597	429	434	414	414	الذهب
0.3%	0.2%	0.3%	0.2%	0.2%	0.3%	0.3%	الأهمية النسبية %
4 758	614	4 913	632	624	623	623	حقوق السحب الخاصة
2.2%	0.3%	2.2%	0.3%	0.3%	0.4%	0.4%	الأهمية النسبية %
0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	شريحة الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي
0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	الأهمية النسبية %
209 592	211 867	215 392	215 027	191 928	154 077	137 783	نقد وودائع جاهزة
97.5%	99.5%	97.5%	99.5%	99.5%	99.3%	99.3%	الأهمية النسبية %
0	0	0	0	0	0	0	سندات وأوراق مالية
0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	0.0%	الأهمية النسبية %
214 947	212 911	220 902	216 088	192 986	155 113	138 820	الاحتياطيات الأجنبية

المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)

ومن خلال تتبع التطورات في المكونات الرئيسية للاحتياطيات الأجنبية وهي النقد والودائع لدى المرسلين في الخارج بالإضافة إلى حصة حقوق السحب الخاصة، يلاحظ أن الودائع لدى المرسلين تراجعت بمقدار 2 مليار ليرة سورية فقط أي ما نسبته 1.1% حتى نهاية الربع الأول لعام 2010 لتصل إلى 210 مليار ليرة سورية بالمقارنة مع زيادة قدرها 14 مليار ليرة في نهاية الربع الأول لعام 2009 ويعود ذلك إلى تراجع العائد على الأموال المودعة بالعملات الأجنبية نتيجة انخفاض أسعار الفائدة على العملات الرئيسية نتيجة الأزمة المالية العالمية. وقد شكلت هذه الودائع ما نسبته 97.5% من إجمالي الاحتياطيات الأجنبية. أما حقوق السحب الخاصة فقد ارتفعت أهميتها النسبية إلى نحو 2.2% من الاحتياطيات الأجنبية بالمقارنة مع 0.3% في نهاية الربع الأول لعام 2009. وذلك يعود إلى إعادة تقييم حصة حقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي وزيادة تخصيص حصص الدول النامية في الصندوق بعد الأزمة العالمية.



الشكل رقم (8). الاحتياطيات الأجنبية ومعدل نموها السنوي (مليار ليرة سورية، %)



الرقم القياسي لأسعار المستهلك

شهد معدل التضخم (Y-O-Y) في نهاية الربع الأول لعام 2010 على أساس الرقم القياسي انخفاضاً نسبة إلى الربع الأول في عام 2009 حيث بلغ 4.7% بالمقارنة مع 5.3%.

كما انخفض معدل التضخم السنوي إلى 2.80% في نهاية عام 2009 (متوسط 12 شهر) بالمقارنة مع 15.15% في نهاية عام 2008، ويعود ذلك للانخفاض الحاد في أسعار السلع الأساسية العالمية (الوقود والغذاء)، بالإضافة إلى انخفاض الأسعار الرسمية للوقود في سورية وإن كانت بنسبة طفيفة، حيث خفضت الحكومة سعر مادة المازوت من 25 ل.س لليتر الواحد إلى 20 ل.س وذلك في نيسان 2009. وقد دُعِمَ ذلك بالتحسن في قيمة الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية خلال الفترة. كما يضاف إلى ذلك التدخل الحاصل في جانب العرض فقد شكل ضبط معدل نمو العرض النقدي M2 عاملاً مهماً في كبح الضغوط التضخمية، حيث شهد استقراراً نسبياً خلال فترة 2005-2009 بمتوسط سنوي 11%، بالموافاة مع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الاسمي.

الجدول رقم (10). تطور الرقم القياسي للأسعار ومعدلات التضخم سنة الأساس 2005

معدل التضخم Y-O-Y		معدلات سنوية (متوسط)					البند
Mar-2010	Mar-2009	2009	2008	2007	2006	2005	
142	135	136	132	115	110	100	مؤشر أسعار المستهلك
%4.70	%5.30	%2.80	%15.15	%4.50	%10.03	%7.41	معدلات التضخم السنوية

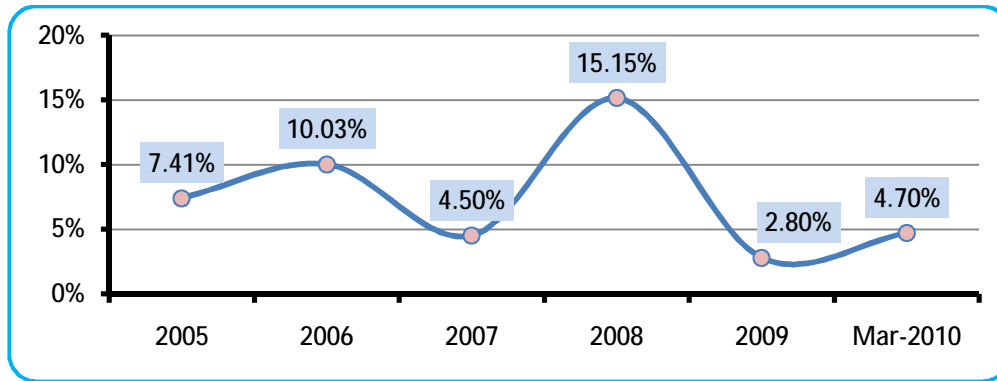
المصدر: المكتب المركزي للإحصاء



في حين شهد المستوى العام للأسعار خلال الفترة الممتدة بين 2005-2008 ارتفاعاً ملحوظاً حيث بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك 15.15% عام 2008 بالمقارنة مع 7.41% عام 2005، مع ملاحظة الانخفاض الحاصل في عام 2007 حيث بلغ معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في متوسط الرقم القياسي لأسعار المستهلك 4.5%.

وقد كان السبب الرئيسي لذلك هو الارتفاع الحاد في أسعار السلع الأساسية العالمية أهمها الغذاء، خلال عام 2008 قبل الأزمة المالية، بالإضافة إلى قرار الحكومة السورية بخفض الدعم الممنوح للمشتقات النفطية في نيسان 2008 من خلال رفع أسعار مادة المازوت من 7 ل.س لليتر الواحد إلى 25 ل.س حيث ساهم بخلق ضغوط إضافية على المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى توقعات الأفراد حول ارتفاع الأسعار.

الشكل رقم (9) تطور معدلات التضخم السنوية



المصدر: حساب مصرف سورية المركزي

سعر صرف الليرة السورية

يستخدم سعر الصرف الاسمي لليرة السورية كأداة تثبيت اسمية للسياسة النقدية في ظل استهداف سعر الصرف على المدى المتوسط، واستقرار الأسعار على المدى الطويل، و يدل التحليل التجريبي على وجود قناة نقل أثر فعالة لسعر الصرف على معدل التضخم. ويعمل هذا النظام على تثبيت توقعات التضخم محلياً وعلى الجمع بين هدفين متناقضين: الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر، والحفاظ على تنافسية الاقتصاد الوطني.



تشير تطورات سعر الصرف الاسمي إلى ارتفاع في قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي لنهاية الفترة بمقدار 3.4%، حيث بلغ 46.1 ليرة/دولار في نهاية الربع الأول من عام 2010 مقارنة بـ47.7 ليرة/دولار في نهاية الربع الأول من عام 2009.

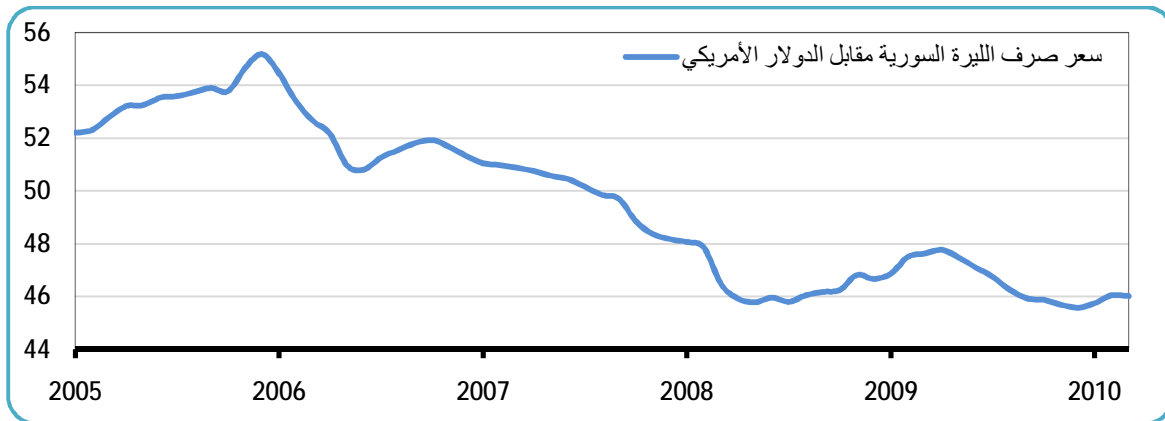
الجدول رقم (11). سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي، ليرة/دولار

البند	الرصيد في نهاية العام						الرصيد في نهاية الربع الأول
	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
وسطي الفترة	53.36	52.00	50.00	46.50	46.71	47.64	45.95
التغير النسبي %	2.2%	-2.5%	-3.9%	-7.0%	0.5%	2.6%	-3.5%
نهاية الفترة	54.85	51.1	48.10	46.35	45.70	47.70	46.10
التغير النسبي %	5.1%	-6.8%	-5.9%	-3.6%	-1.4%	3.9%	-3.4%

المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)

كما يلاحظ ارتفاع في قيمة الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي لوسطي الفترة بمقدار 3.5%، حيث بلغ متوسط سعر صرف الليرة 45.9 ليرة/دولار في نهاية الربع الأول من عام 2010 مقارنة بـ47.6 ليرة/دولار في نهاية الربع الأول من عام 2009 ، ويشار إلى أن الليرة السورية قد شهدت في الأعوام السابقة لعام 2009 ارتفاعات متتالية بمعدل (2.5%)، (3.9%، 7%) خلال الأعوام 2006، 2007، 2008. لتصل إلى 46.7 ليرة/دولار في نهاية 2009.

الشكل رقم (10). سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي 2005- آذار 2010

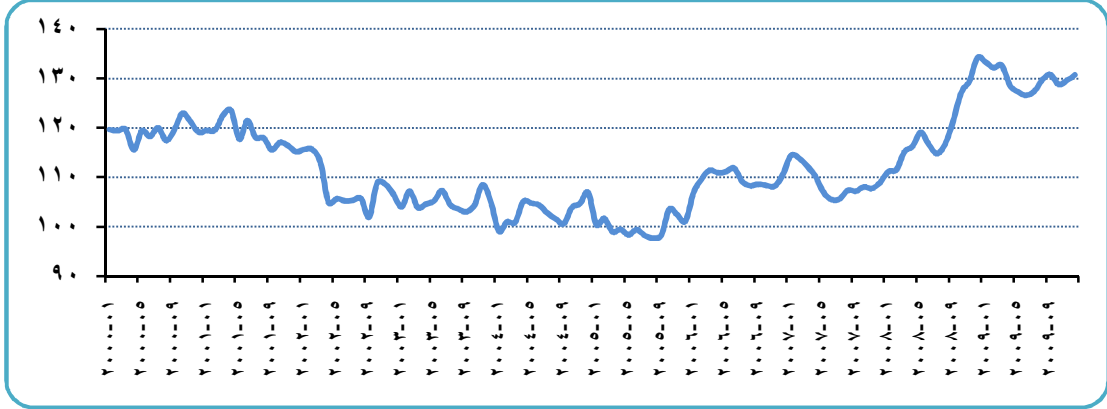


تعدُّ تغيرات سعر الصرف الحقيقي الفعَّال مؤشراً للتنافسية الوطنية ومحدد رئيسي لحركة الحساب الجاري، ويبين الشكل البياني رقم (11) تطورات الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي الفعَّال خلال الفترة 2000- 2009 ومن الملاحظ الاستقرار النسبي في هذا المؤشر حتى عام 2008 حيث شهد هذا العام ارتفاعات هامة في أسعار السلع العالمية وتحديداً السلع الإستراتيجية (الغذاء والطاقة) نتج عنه ارتفاع في الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي الفعَّال. في عام 2009 ونتيجة للأزمة المالية وانخفاض معدلات التضخم في الدول الشريكة، انخفض الرقم القياسي لسعر الصرف نتيجة انخفاض فروقات



الأسعار المحلية والأجنبية.

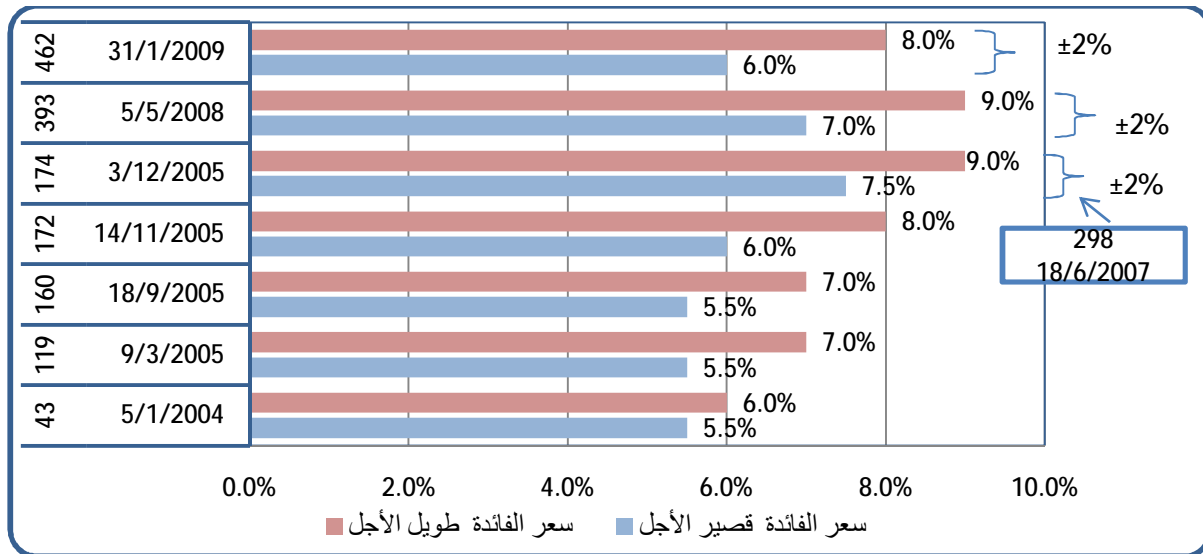
الشكل البياني رقم (11) تطورات الرقم القياسي لسعر الصرف الحقيقي الفعّال (2005=100)



أسعار الفائدة لدى المصارف

يمثل سعر الفائدة أهم الأدوات الفعّالة للسياسة النقدية لدى مصرف سورية المركزي ممثلاً بأسعار الفائدة على الودائع المصرفية بالليرة السورية إلى جانب نسب الاحتياطي الإلزامي، ريثما يتم تفعيل أدوات نقدية غير مباشرة لإدارة السيولة في السوق المصرفية وخلق مؤشر مرجعي لسعر الفائدة والمرتبط بوجود سوق للأوراق المالية فعالة لامتناس فوائض السيولة من قبل المصارف، إلى جانب وجود السوق الثانوية (سوق التداول بين المصارف والمصرف المركزي).

الشكل رقم (12). أسعار الفائدة قصيرة وطويلة الأجل على ودائع الليرة (قرارات مجلس النقد والتسليف)





ارتفعت أسعار الفائدة الفعلية (الوسطى المرجح) على ودائع الليرة السورية لدى المصارف في نهاية الربع الأول لعام 2010 بشكل طفيف بمقدار 0.1% مقارنة مع الربع الأول لعام 2009 حيث وصلت إلى 2.79% (التكلفة المرجحة للأموال لدى المصارف). في حين سجلت أسعار الفائدة الفعلية (الوسطى المرجح) على التسهيلات الائتمانية انخفاضاً طفيفاً بمقدار 0.08% في الربع الأول لعام 2010 مقارنة مع الربع الأول لعام 2009 لتصل إلى 9.26% (العائد على الأموال لدى المصارف).

الجدول رقم (12). أسعار الفائدة على ودائع العملاء بالليرة السورية لدى المصارف (متوسط مرجح)

شهادات الإيداع	ودائع الأطفال	ودائع لأجل					ودائع توفير	ودائع تحت الطلب	البند
		أكثر من سنة	سنة	سنة أشهر	ثلاثة أشهر	شهر			
9.50%		8.57%	8.30%	7.69%	7.62%	7.55%	5.00%	0.75%	2006
9.50%	7.01%	8.42%	8.33%	7.88%	7.48%	7.06%	4.81%	0.77%	2007
9.50%	7.49%	8.77%	8.31%	6.82%	5.81%	5.44%	4.83%	0.25%	2008
9.50%	6.20%	8.31%	6.71%	5.90%	5.61%	4.98%	4.67%	0.29%	2009
9.50%	6.00%	8.24%	6.55%	5.90%	5.34%	5.04%	4.33%	0.30%	2010
أسعار الفائدة الشهرية على ودائع الليرة السورية (متوسط مرجح)									
9.50%	6.17%	8.49%	6.87%	5.91%	5.51%	5.01%	4.94%	0.32%	Mar-09
9.50%	6.48%	8.21%	6.83%	5.88%	5.61%	5.01%	4.93%	0.29%	Jun-09
9.50%	6.00%	8.40%	6.61%	5.93%	5.65%	4.65%	4.49%	0.30%	Sep-09
9.50%	6.00%	8.25%	6.35%	5.78%	5.40%	4.99%	4.31%	0.30%	Dec-09
9.50%	6.00%	8.24%	6.55%	5.89%	5.16%	5.04%	4.33%	0.30%	Mar-2010

الجدول رقم (13). أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء بالليرة السورية من المصارف (متوسط مرجح)

الحسابات الجارية المدينة				القروض			حسم السندات	البند
بدون ضمانات	ضمانات أخرى	ضمانات شخصية	ضمانات عينية	طويلة الأجل	متوسطة الأجل	قصيرة الأجل		
9.50%	9.62%	9.93%	10.06%	10.39%	9.39%	9.55%	9.25%	2006
9.67%	10.09%	9.94%	9.81%	10.32%	10.02%	9.67%	10.15%	2007
9.36%	10.27%	9.92%	10.06%	9.50%	8.10%	8.04%	10.17%	2008
8.97%	9.64%	9.66%	10.05%	9.32%	8.21%	7.99%	10.16%	2009
9.17%	9.51%	9.64%	10.03%	9.21%	8.24%	8.19%	9.80%	2010
أسعار الفائدة الشهرية على التسهيلات الائتمانية بالليرة السورية (متوسط مرجح)								
9.10%	9.46%	9.79%	10.07%	9.21%	8.16%	8.09%	10.25%	Mar-09
8.91%	9.80%	9.90%	10.07%	9.25%	8.28%	8.06%	10.15%	Jun-09
9.10%	9.82%	9.72%	10.05%	9.75%	8.21%	8.01%	10.08%	Sep-09
8.62%	9.69%	9.65%	10.02%	9.23%	8.20%	7.91%	10.01%	Dec-09
9.93%	9.88%	9.73%	10.03%	9.19%	8.25%	8.16%	9.81%	Mar-2010



التسهيلات الائتمانية لدى المصارف

يشهد القطاع المصرفي في سورية تطوراً ملحوظاً مع استمرار الجهود المبذولة من قبل السلطة النقدية ممثلة بمصرف سورية المركزي لتحديث هذا القطاع، إلى جانب التطور المستمر للمصارف الخاصة والعامة ومساهمتها في تقديم الدعم من أجل تعزيز تنافسية السوق وتأمين المزيد من المنتجات والخدمات المصرفية في سورية.

بلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة، باستثناء الديون المقدمة للحكومة المركزية، من قبل المصارف المحلية 1047 مليار ليرة في نهاية الربع الأول من عام 2010، بارتفاع قدره 134 مليار ليرة سورية بمعدل تغير 14.7%، بالمقارنة مع ارتفاع قدره 235 مليار ليرة سورية بمعدل نمو 34.7% في نهاية الربع الأول من عام 2010. في حين ارتفعت بمقدار 17 مليار ليرة سورية نهاية الربع الأول من عام 2010 ومعدل نمو 1.6% بالمقارنة مع نهاية عام 2009.

الجدول رقم (14). التسهيلات الائتمانية الممنوحة من المصارف، مليون ليرة سورية

توزيع التسليفات وفقاً للقطاع الاقتصادي متضمنة التسليفات الممنوحة للحكومة المركزية

الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
517 717	415 545	502 985	390 112	305 524	254 750	222 528	قطاع خاص
45.6%	41.1%	45.0%	39.7%	41.3%	42.4%	41.8%	الأهمية النسبية %
529 670	497 642	527 766	480 183	327 862	236 772	199 195	قطاع عام اقتصادي
46.6%	49.2%	47.2%	48.9%	44.4%	39.4%	37.4%	الأهمية النسبية %
88 329	98 234	86 501	111 712	105 741	109 281	110 600	قطاع عام إداري (حكومة مركزية)
7.8%	9.7%	7.7%	11.4%	14.3%	18.2%	20.8%	الأهمية النسبية %
1 135 716	1 011 421	1 117 252	982 007	739 126	600 802	532 323	إجمالي التسهيلات الائتمانية
توزيع التسليفات وفقاً للنشاط الاقتصادي باستثناء التسليفات الممنوحة للحكومة المركزية							
الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
199 448	125 282	199 342	96 286	98 326	82 039	80 424	زراعة
19.0%	13.7%	19.3%	11.1%	15.5%	16.7%	19.1%	الأهمية النسبية %
78 989	56 118	78 406	45 090	33 667	39 777	29 937	صناعة وتعددين
7.5%	6.1%	7.6%	5.2%	5.3%	8.1%	7.1%	الأهمية النسبية %
457 529	485 129	451 882	490 901	310 621	213 844	177 247	تجارة الجملة والمفرق
43.7%	53.1%	43.8%	56.4%	49.0%	43.5%	42.0%	الأهمية النسبية %
147 547	123 111	142 597	113 260	91 287	70 974	64 237	الإنشاءات العقارية
14.1%	13.5%	13.8%	13.0%	14.4%	14.4%	15.2%	الأهمية النسبية %
163 874	123 547	158 524	124 759	99 485	84 887	69 878	خدمات أخرى
15.6%	13.5%	15.4%	14.3%	15.7%	17.3%	16.6%	الأهمية النسبية %
1 047 387	913 187	1 030 751	870 295	633 386	491 522	421 723	إجمالي التسهيلات الائتمانية

المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)

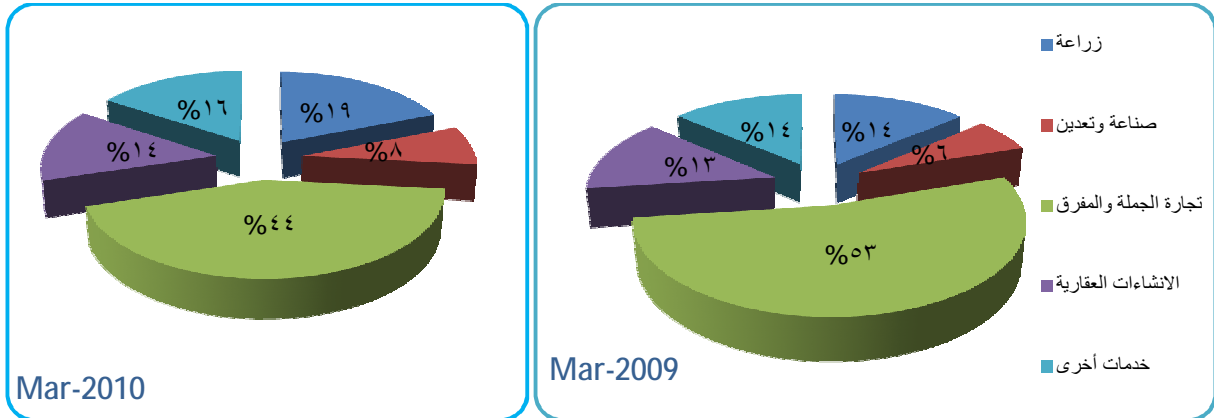


وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية في نهاية الربع الأول من عام 2010 وذلك وفقاً للجهة المقترضة (حسب القطاعات الاقتصادية) فإنه من الملاحظ ارتفاع رصيد التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من المصارف المرخصة بمقدار 102 مليار ليرة بنسبة 24.6% لتبلغ بذلك حوالي 518 مليار ليرة سورية، مقابل ارتفاع قدره 96 مليار ليرة سورية بمعدل 30.0% في نهاية الربع الأول من عام 2009. وقد ساهمت الزيادة في التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص بنحو 82.2% من إجمالي الزيادة في التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي.

أما بالنسبة للتسهيلات الممنوحة للقطاع العام الاقتصادي فقد ارتفعت مع نهاية الربع الأول من عام 2010 بنحو 32 مليار ليرة سورية بنسبة 6.4% بالمقارنة مع زيادة مقدارها 139 مليار ليرة سورية وبمعدل تغير قدره 38.9% في نهاية الربع الأول من عام 2009. وقد ساهمت الزيادة في التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية العامة بنحو 25.8% من إجمالي الزيادة في التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي، في حين تراجعت مساهمة الديون الممنوحة للقطاع العام الإداري (الحكومة المركزية) إلى -8.0% من إجمالي الزيادة في التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي.

يوضح الشكل رقم (13) توزع التسهيلات الائتمانية حسب نوع النشاط الاقتصادي في نهاية الربع الأول لعام 2009 ونهاية الربع الأول لعام 2010.

الشكل رقم (13) توزع التسهيلات الائتمانية حسب نوع النشاط الاقتصادي





الودائع لدى المصارف

بلغ رصيد إجمالي الودائع الموجودة لدى المصارف المحلية 1238 مليار ليرة سورية في نهاية الربع الأول من عام 2010 وبارتفاع قدره 136 مليار ليرة سورية بمعدل نمو سنوي 12.3%، بالمقارنة مع ارتفاع مقداره 143 مليار ليرة سورية بمعدل نمو سنوي 14.9% في نهاية الربع الأول من عام 2010. كما ارتفعت إجمالي الودائع بمقدار 38 مليار ليرة سورية وبمعدل 3.2% مقارنة مع نهاية عام 2009.

الجدول رقم (15). إجمالي وداائع الليرة السورية والقطع الأجنبي حسب القطاعات المودعة، مليون ليرة سورية							
الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
1 055 109	884 834	1 003 831	854 141	739 505	648 016	637 500	ودائع الليرة السورية
85.2%	80.3%	83.6%	79.9%	80.0%	80.6%	86.9%	الأهمية النسبية %
183 084	217 702	196 494	215 243	184 942	156 441	95 753	ودائع القطع الأجنبي
14.8%	19.7%	16.4%	20.1%	20.0%	19.4%	13.1%	الأهمية النسبية %
1 238 194	1 102 535	1 200 325	1 069 384	924 448	804 457	733 253	إجمالي الودائع
937 011	818 703	915 590	787 140	680 081	572 183	461 707	ودائع القطاع الخاص
75.7%	74.3%	76.3%	73.6%	73.6%	71.1%	63.0%	الأهمية النسبية %
769 581	657 941	744 971	629 835	543 002	464 229	403 188	بالليرة السورية
62.2%	59.7%	62.1%	58.9%	58.7%	57.7%	55.0%	الأهمية النسبية %
167 430	160 762	170 619	157 305	137 079	107 954	58 518	بالقطع الأجنبي
13.5%	14.6%	14.2%	14.7%	14.8%	13.4%	8.0%	الأهمية النسبية %
301 183	283 833	284 734	282 244	244 367	232 274	271 546	ودائع القطاع العام
24.3%	25.7%	23.7%	26.4%	26.4%	28.9%	37.0%	الأهمية النسبية %
285 528	226 893	258 860	224 306	196 504	183 787	234 312	بالليرة السورية
23.1%	20.6%	21.6%	21.0%	21.3%	22.8%	32.0%	الأهمية النسبية %
15 655	56 939	25 874	57 938	47 863	48 487	37 234	بالقطع الأجنبي
1.3%	5.2%	2.2%	5.4%	5.2%	6.0%	5.1%	الأهمية النسبية %
1 238 194	1 102 535	1 200 325	1 069 384	924 448	804 457	733 253	إجمالي الودائع

المصدر : مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)

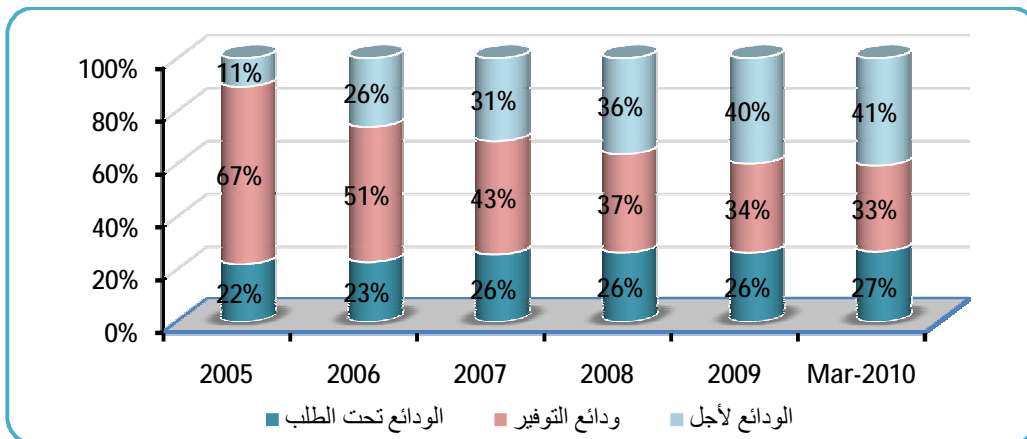


وقد جاء هذا الارتفاع في رصيد إجمالي الودائع (بالليرة والقطع الأجنبي) كنتيجة أساسية لزيادة ودائع القطاع الخاص بالليرة السورية والتي ساهمت بنسبة 82.3% من الزيادة الحاصلة في نهاية الربع الأول من عام 2010، بالمقارنة مع مساهمة قدرها 66.7% من إجمالي الزيادة في الودائع (بالليرة والقطع الأجنبي) لدى المصارف في نهاية الربع الأول من عام 2009. وقد شكلت ودائع الليرة للقطاع الخاص ما يعادل 62.2% من إجمالي الودائع في نهاية الربع الأول من عام 2010. في حين انخفضت مساهمة الودائع بالقطع الأجنبي للقطاع الخاص إلى 4.9% من إجمالي الزيادة في الودائع (بالليرة والقطع الأجنبي) في نهاية الربع الأول من عام 2010، ويعود ذلك إلى التحول إلى الإيداع بالليرة السورية نتيجة الانخفاض في أسعار الفائدة على العملات الأجنبية نتيجة الأزمة المالية خلال عام 2008 وعام 2009. وقد شكلت ودائع القطاع الأجنبي للقطاع الخاص ما يعادل 13.5% من إجمالي الودائع (بالليرة السورية والقطع الأجنبي) في نهاية الربع الأول من عام 2010.

على صعيد ودائع القطاع العام فقد ساهمت بنحو 12.8% من الزيادة في إجمالي الودائع (بالليرة السورية والقطع الأجنبي)، حيث أنه وعلى الرغم من ارتفاع مساهمة ودائع القطاع العام بالليرة السورية إلى 43.2% من إجمالي الزيادة إلا أن الانخفاض الحاصل في إيداعات القطاع العام بالقطع الأجنبي أدت إلى تخفيض هذه المساهمة بنحو 30.4% لتصبح مساهمة القطاع العام الإجمالية 12.8% من الزيادة في إجمالي الودائع (بالليرة السورية والقطع الأجنبي). ويعود الانخفاض في ودائع القطاع العام بالقطع الأجنبي إلى تطبيق جهات القطاع العام للآلية الجديدة في إدارة القطع الأجنبي بحيث يتوجب عليهم بيع حساباتهم بالقطع الأجنبي إلى مصرف سورية المركزي مقابل تعهد المصرف المركزي بتأمين احتياجات هذه الجهات عند الطلب.

ويوضح الشكل رقم (15) توزيع ودائع الليرة السورية للقطاع الخاص وفقاً لاستحقاقاتها، حيث أصبحت حصة الودائع لأجل 41% من إجمالي ودائع القطاع الخاص بالليرة السورية بالمقابل انخفض الوزن النسبي لودائع التوفير إلى نحو 33% من هذه الودائع في نهاية الربع الأول من عام 2010.

الشكل رقم (14) توزيع ودائع القطاع الخاص بالليرة السورية حسب الاستحقاق





السيولة الفائضة لدى المصارف

شهدت الفترة حتى نهاية الربع الأول من عام 2010 زيادة في فائض السيولة الموجودة لدى المصارف حيث بلغ إجمالي حجم السيولة (بالليرة السورية والقطع الأجنبي) 260 مليار ليرة وبزيادة قدرها 21 مليار ليرة بمعدل نمو 9.0% مقارنة مع الربع الأول من عام 2009 والذي بلغت الزيادة فيه 19 مليار ليرة سورية وما نسبته 8.8% .

الجدول رقم (16). السيولة الفائضة لدى المصارف المحلية، مليون ليرة سورية

الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
164 076	174 772	164 000	142 468	123 337	107 551	118 649	فائض السيولة لدى المصارف العامة
63%	73%	65%	71%	65%	77%	88%	الوزن النسبي %
95 576	63 489	86 588	57 644	66 064	32 810	16 737	فائض السيولة لدى المصارف الخاصة
37%	27%	35%	29%	35%	23%	12%	الوزن النسبي %
259 652	238 261	250 588	200 112	189 401	140 361	135 386	فائض السيولة لدى المصارف السورية

المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)

يلاحظ تركيز فائض السيولة لدى المصارف العامة بنسبة 63% من إجمالي فائض السيولة في القطاع المصرفي، في حين بلغت نسبة فائض السيولة لدى المصارف الخاصة حوالي 37% في نهاية الربع الأول من عام 2010. ويعزى هذا النمو في حجم السيولة الفائضة لدى المصارف إلى الزيادة الكبيرة في حجم مدخرات القطاع العائلي لدى هذه المصارف، مع عدم توفر قنوات استثمارية كافية، وغياب أدوات السوق المفتوحة لدى مصرف سورية المركزي والتي تمكنه من امتصاص هذه السيولة الفائضة. ويشار إلى أن مصرف سورية المركزي قام بإعداد مشروع إصدار شهادات إيداع لسحب السيولة الفائضة من المصارف المحلية. إن إحداث سوق تداول (بين المصارف والمصرف المركزي) وإصدار سندات الخزينة من المفترض أن توفر الشروط المواتية ليقوم مصرف سورية المركزي بإدارة فعالة للسيولة الفائضة في المصارف، بالإضافة إلى إنشاء منحنى العائد الذي يعكس العلاقة بين أسعار فائدة الأصول المالية وآجالها الزمنية المختلفة، ومن الجدير بالذكر أن نسبة الاحتياطي الإلزامي المفروضة من قبل المصرف المركزي على المصارف يستخدم كإجراء لمنع مخاطر السيولة بالإضافة إلى كونه أداة من أدوات السياسة النقدية. فقد قام مجلس النقد والتسليف برفع هذه النسبة من 5% إلى 10% من مجموع الودائع بالليرة السورية والعملات الأجنبية.



حسابات الحكومة لدى مصرف سورية المركزي

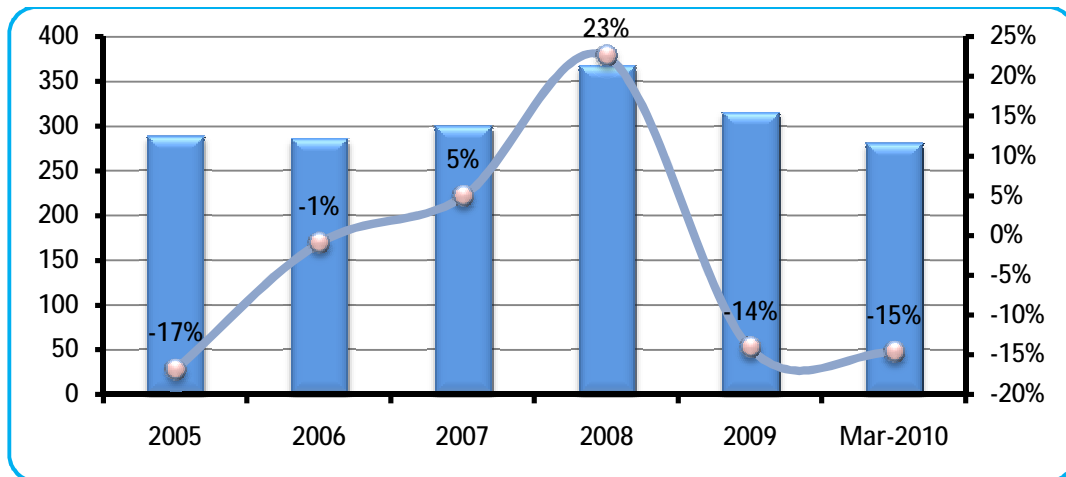
شهدت الودائع الحكومية (الحكومة المركزية والمؤسسات العامة الاقتصادية) لدى مصرف سورية المركزي حتى نهاية الربع الأول من عام 2010 انخفاضاً بنسبة -14.7% عن مستواها في نهاية الربع الأول من عام 2009، لتصل إلى 281 مليار ليرة سورية. وقد شهدت هذه الودائع انخفاضات متتالية في كل من عام 2005 و 2006، باستثناء الارتفاع الحاصل في عام 2008 حيث بلغ إجمالي الودائع الحكومية 367 مليار ليرة سورية.

الجدول رقم (17). ودائع الحكومة لدى مصرف سورية المركزي، مليون ليرة سورية

الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البيان
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
260 022	318 987	297 094	355 761	294 439	266 440	273 301	ودائع الحكومة المركزية
92.7%	97.0%	94.2%	96.9%	98.3%	93.2%	94.7%	الأهمية النسبية %
20 607	10 020	18 237	11 487	5 233	19 322	15 204	ودائع المؤسسات العامة الاقتصادية
7.3%	3.0%	5.8%	3.1%	1.7%	6.8%	5.3%	الأهمية النسبية %
280 629	329 007	315 331	367 248	299 672	285 762	288 505	إجمالي الودائع الحكومية

المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)

الشكل رقم (15) تطور ودائع الحكومة لدى مصرف سورية المركزي ومعدلات نموها





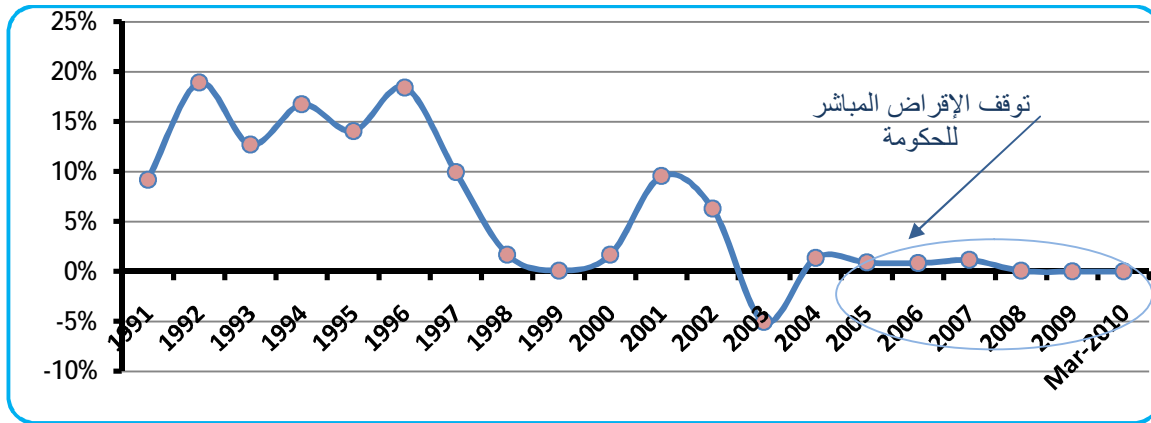
أما بالنسبة للديون الممنوحة للحكومة فقد تناقصت هذه الديون بنسبة ضئيلة في نهاية الربع الأول من عام 2010 بمقدار 16 مليون ليرة سورية لتصل إلى 318 مليار ليرة سورية.

الجدول رقم (18). إجمالي الديون للحكومة المركزية، مليون ليرة سورية							البند
الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
318 337	318 353	318 339	318 360	318 076	314 434	311 796	إجمالي الديون للحكومة المركزية
-0.005%	0.1%	-0.006%	0.1%	1.2%	0.8%	0.9%	التغيرات بالنسب المئوية

المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)

شهدت الديون الممنوحة للحكومة من مصرف سورية المركزي نمواً سنوياً مستقراً خلال الخمس سنوات الماضية والبالغة بالمتوسط 1%، ولا تمثل هذه الديون عمليات إقراض جديدة للحكومة بل هي عبارة عن مبلغ الفوائد المستحقة على المبالغ الممنوحة والمضافة إلى أصل القرض. إن توقف عمليات الإقراض المباشر للحكومة من المصرف المركزي عن طريق إصدارات نقدية جديدة ينسجم مع التوجه الجديد للسياسة النقدية بالابتعاد عن التمويل بالعجز وإيجاد مصادر تمويل حقيقية مصادرها السوق من خلال العمل على إصدار سندات خزينة، وذلك لتخفيض الضغوط التضخمية.

الشكل رقم (16) معدلات النمو السنوية للديون الممنوحة للحكومة





الائتمان الممنوح للمصارف من مصرف سورية المركزي

بلغ رصيد إجمالي الائتمان الممنوح للمصارف من مصرف سورية المركزي في نهاية الربع الأول من عام 2010 ما مقداره 258 مليار ليرة سورية بزيادة قدرها 63 مليار ليرة سورية ومعدل نمو 32.1%، بالمقارنة مع زيادة قدرها 34 مليار ليرة ومعدل نمو 20.9% في نهاية الربع الأول من عام 2009.

إن الائتمان الذي يقدمه مصرف سورية المركزي لا يمثل عمليات إعادة خصم مصرفي يتدخل فيه المصرف المركزي لإدارة السيولة في السوق عن طريق التحكم بسعر الخصم، إنما هي عمليات إقراض حصرية لبعض المصارف العامة لتمويل صفقات الحكومة لشراء بعض المحاصيل الزراعية (كالقطن والحبوب). وبالتالي يمكن اعتبارها استمراراً لسياسة تمويل العجز الحكومي بأسلوب غير مباشر والذي يتحمل فيه مصرف سورية المركزي العبء النهائي.

الجدول رقم (19). الديون الممنوحة للمصارف من مصرف سورية المركزي، مليون ليرة سورية

الرصيد في نهاية الربع الأول		الرصيد في نهاية العام					البند
2010	2009	2009	2008	2007	2006	2005	
258 072	195 342	257 166	192 975	161 309	155 475	143 300	الديون الممنوحة للمصارف
32.1%	20.9%	33.3%	19.6%	3.8%	8.5%	-0.8%	التغيرات بالنسب المئوية

المصدر: مصرف سورية المركزي (النشرة الإحصائية)